



مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية

١٤٣٦/٧/٣ هـ

ش.خ/ج/٢٠٨٢

المرفقات:

التاريخ:

الرقم:

سلمه الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية الصناعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أود الإفادة بان مجلس الغرف السعودية تلقى خطابا من وزارة التجارة و الصناعة، و المتضمن نسخة من الاتفاقية العامة للتعاون بين حكومتي المملكة و جمهورية القمر المتحدة، و التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1435/08/20 هـ الموافق 2014/06/18م، بمدينة جدة. كذلك تم المصادقة عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1436/05/21 هـ.

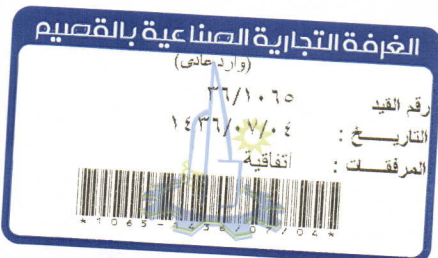
أمل التكرم بالإطلاع و إتخاذ ما ترونه مناسباً حيال إبلاغ المهتمين من رجال الأعمال من منتسبي غرفتكم الموقرة. (مرفق لسعادتك نسخة من الإتفاقية).

وتقبلوا أطيب تحياتي،،

الأمين العام

خالد محمد العتيبي

سعادة نائب الرئيس



هاتف: +966 11 218 2222 فاكس: +966 11 218 2111 من ب.د. الرياض 11683، المملكة العربية السعودية
Tel: +966 11 218 2222 Fax: +966 11 218 2111 P.O. Box: 16683 Jeddah 11474 Kingdom of Saudi Arabia
www.csc.org.sa, e: council@csc.org.sa, e: info@csc.org.sa

**اتفاقية عامة للتعاون
بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية القمر المتحدة**

رغبة من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية القمر المتحدة (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) في توثيق أو اصدار الصداقة القائمة بين البلدين، وتدعيم الروابط التاريخية بين شعبيهما، وتطوير التعاون بين بلديهما ودعمه في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتعليمية والعلمية والفنية والثقافية والإعلامية والسياحة والشباب والرياضة، وتقديراً منهما للقوائد التي يمكن أن تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون بينهما وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين، فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين بلديهما ومواطنيهما من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية، والاعتبارية، ويشمل هذا التعاون على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

1) التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع الصناعية والبيترولية والمعدنية والبيتروكيميائية والزراعية والحيوانية والسيمكية والصناعية والصحية.

2) تشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتبني مشاريع تعاونية محددة.

المادة الثانية

يشجع الطرفان المتعاقدان التوسع في علاقاتهما التجارية وتبنيها، وتحقيق ذلك بتطبيق الطرفين المتعاقدين على التجارة بينهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك في حدود النظام التجاري الدولي، ولا تشمل معاملة الدولة الأولى بالرعاية الامتيازات التي تمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمواطني دولة ثالثة أو شركاتها نتيجة لمساركتها في منطقة بحارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو أفضليات ممنوحة للدول الأقل نمواً، أو أي شكل آخر من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.



المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على الآتي:
 ١) تشجيع وتسهيل استثمارات المواطنين في جميع المجالات، ماعدا المجالات المستثناة طبقاً للأنظمة الداخلية في بلديهما.

٢) ضمان حرية تحويل الأموال بين البلدين، وعدم اتخاذ إجراءات من شأنها حرمان المستثمر من ملكية رأس ماله أو أرباحه كلياً أو جزئياً، أو منعه من تحويلها، وضمان حصول المستثمر على تعويض عادل وعاجل عما يصبه من ضرر نتيجة الإخلال بذلك.

٣) تشجيع قيام مشروعات استثمارية طبقاً لقوانين وأنظمة الاستثمار المعمور في بلد كل من البلدين.

٤) يقوم الطرفان المتعاقدان، ببدان أقصى مساعدهما للعمل على إبرام اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين البلدين وحمايته.

المادة الرابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على الآتي:
 ١) تشجيع تبادل الزيارات المتبادلة بين الممثلين والوفود التجارية والتجارية والفنية، بهدف كسب الخبرات من القطاع العام، أمم الخاص.

٢) تشجيع التبادلات في المجالس التجارية التي تقام في كل من البلدين وتقبل التبادلات المهنية في المجالات المذكورة.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان المتعاقدان على الآتي:
 ١) تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والعلوم، والتكنولوجيا من خلال تبادل المعلومات، مناهات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المعلومات مناهات في المجالات المتعلقة بالبحوث العلمية، والتربية، وتبادل الزيارات بين المسؤولين والباحثين والخبراء والقيمين، وتدريب الباحثين والمساعدتين الفنيين، والعشاشات في الشؤون والمؤتمرات العلمية ذات الإهتمام المشترك.

٢) تشجيع التعاون في المجالات الرياضية ومخالات الشتات، وذلك من خلال تنسيق المواقف في المحافل الدولية وتبادل البرامج بين المؤسسات والجمعيات.

(Handwritten signature)



(Handwritten signature)

والاتحادات الرياضية والشبابية، وكذلك تبادل الزيارات والخبرات بين المسؤولين عن شؤون الشباب والرياضة.

٣ تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والإعلامية المرئية والمسموعة والمطبوعة، من خلال تبادل الزيارات والخبرات بين المؤسسات الثقافية والإعلامية العامة والخاصة في المجالات البرمجية والتقنية، وتبادل المواد السمعية والبصرية والمطبوعة، والمشاركة في المعارض والمهرجانات ذات العلاقة.

٤ التنسيق بين الجهات المعنية في القطاع السياحي في كلا البلدين لتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالسياحة، والآثار.

المادة السادسة

ينفق الطرفان المتعاقدان على ألا تستخدم المعلومات المتبادلة بينهما في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية إلا في الأغراض المخصصة لها وفقاً لما يتفقان عليه، ويتعهد كل طرف بالآلا ينقل أي معلومة من المعلومات المتبادلة بينهما إلى طرف ثالث دون موافقة خطية من الطرف المتعاقد الذي قدمها.

المادة السابعة

يسجل الطرفان المتعاقدان، على إبرام اتفاقيات مستقلة، في ميادين متعددة ذات الصلة، اهتمام مشترك، على دعوى الحاجة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ آخر إشعار مقبول من الطرفين بالتصديق عليها، ويؤكد إنهاء الطرفين الإجراءات النظامية اللازمة لتدويناها.

خبر التبادل

مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تبدأ من تاريخ نفاذها، وتتجدد تلقائياً لقوة أودت فترات متتالية مدة كل منها ستة أشهر ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابته برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهائها.

(Handwritten signature)



(Handwritten signature)

٣ في حالة إنهاء العمل بهذه الاتفاقية تظل أحكامها نافذة المفعول بالنسبة إلى البرامج أو المشروعات أو الاتفاقيات التي تمت في ظلها أو التعاقدات والالتزامات المترتبة عليها والتي لم ينته من إنجازها عند انتهاء العمل بها أو الحقوق التي نشأت في ظلها ولم تسوّ بعد وفقا لأحكامها، وكذلك بالنسبة إلى تصفية المراكز والمستحقات المالية الجارية قبل انتهاء العمل بها، سواء تعلقت جميعها بالحكومات أو الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.

حررت هذه الاتفاقية بمدينة جدة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤ هـ الموافق ٢٠١٨/٦/١٤ م من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة جمهورية اليمن المتحدة
 عن حكومة المملكة العربية السعودية
 عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز
 نائب وزير الخارجية
 محمد الصادق سعيد حسن
 وزير الخارجية

